

بعض آثار اليورو وتقلباته على اقتصاديات الدول العربية

ملخص

إن دخول اليورو إلى الساحة النقدية الدولية أدى إلى حصول العديد من ردود الأفعال و الملاحظات حول انعكاساته الاقتصادية والنقدية بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي كما بالنسبة لباقي دول العالم. تهدف هذه المقالة هو إلقاء الضوء على جوانب بعض هذه الانعكاسات الاقتصادية والنقدية على اقتصاديات الدول العربية. لقد تناولنا هذه المسألة بالتطرق إلى البعض من هذه الآثار على التجارة الخارجية، المصارف، حجم وحركة رؤوس الأموال، الاستثمارات، العمالة، تجارة البترول، الموازين التجارية، أسعار الصرف، المديونية الخارجية، الخ.

د. لعرابة مولود
أ. بوعروج لمياء
كلية العلوم الاقتصادية
وعلوم التسيير
جامعة منتوري قسنطينة
الجزائر

مقدمة

استعدت معظم دول العالم لاستقبال المتغير الجديد الذي غير وسيغير كيان أوروبا ومن ورائها العالم أجمع، وبدأت معظم دول العالم تترقب ميلاده وتطوره وتأثيراته وتدرس كل إمكانية للتأقلم مع الأوضاع الجديدة التي يخلقها، وإمكانيات الاستفادة منها.

حيث أن ظهور المتغير الجديد وهو اليورو ينتظر له أن يؤثر على العديد من الجوانب الاقتصادية عالميا حيث يتوقع أن يكون اليورو عملة دولية [1] لتسوية المعاملات في مجال التجارة، وفي حركة رؤوس الأموال وفي تشكيل الاحتياطات الرسمية، أما بالنسبة لدوره في الاستثمارات العالمية فيتوقع من ظهور السوق الأوروبية الموحدة أن تكون هناك سهولة عالية مما يؤدي إلى تغيير هيكلية وشامل في أسواق الأوراق المالية العالمية، وسيكون من أهم آثاره عن طريق إلغاء احتكار الدولار الأمريكي وسيطرته على هذا النظام، وبالتالي تحقيق قدر أكبر في ثبات واستقرار أسعار الصرف.

Résumé

L'avènement de l'euro sur la scène monétaire internationale a suscité de nombreuses réactions et observations quant à ses impacts économiques et monétaires, aussi bien sur les pays de l'Union européenne que sur le reste du monde.

L'objectif de cet article est de mettre en évidence quelques impacts économiques et monétaires de l'entrée en vigueur de l'euro sur les économies des pays arabes. Nous avons abordé cette question en nous penchant sur certains aspects tels que les effets sur le commerce extérieur, le volume et le mouvements de capitaux, les investissements, l'emploi, les équilibres extérieurs, etc.

ومن المتوقع أيضا أن تدفع الوحدة النقدية الأوروبية إلى سرعة تشكيل التكتلات الاقتصادية والنقدية عالميا ليأخذ النظام الاقتصادي العالمي صورة جديدة بدأت ملامحها تظهر فمن المحتمل أن تظهر ثلاث كتل نقدية، الكتلة الأولى هي أوروبا الموحدة و عملتها اليورو، الكتلة الثانية أمريكا الشمالية و عملتها الدولار، والكتلة الثالثة منطقة حوض المحيط الهادي، و عملتها قد تكون الين، وهذا اعتمادا على تزايد الأهمية النسبية لكل من اقتصاد الاتحاد الأوروبي والاقتصاد الياباني في النظام الدولي الجديد على حساب الأهمية النسبية للاقتصاد الأمريكي .

إن هذا الترتيب الجديد المتوقع سيحقق شبه ثبات في العلاقة بين قيمة العملات الثلاث إذا كان هناك تنسيق فعال بين الكتل النقدية في مجال السياسات النقدية والمالية، عن طريق صندوق النقد الدولي خاصة، وهو ما سيحقق قفزة نوعية في النظام النقدي والعلاقات النقدية الدولية مع المنافع التي ستعود على الاقتصاد العالمي ككل من الاستقرار في أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية .

إن الهدف الأساسي لليورو، هو إنشاء عملة تحقق مكاسب اقتصادية للمنطقة الأوروبية غير أن آثارها الإيجابية كما السلبية تمتد للاقتصاديات الأخرى ومنها العربية، الأمر الذي يحتاج من جانبنا إلى التحليل، وفيما يلي محاولة لرصد بعض الآثار المتوقعة لليورو وتقلباته على اقتصاديات البلدان العربية بصفة عامة.

- بعض الآثار المتوقعة لليورو على الاقتصاديات العربية:

من الأهمية بمكان التعرف على علاقة الدول العربية باقتصاد اليورو، للتمكن من معرفة آثار اليورو على الاقتصاديات العربية في مختلف الجوانب الاقتصادية والنقدية.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للدول العربية [2] ؛ حيث يستقبل الجزء الأكبر من صادرات الدول العربية إلى العالم، كمثل على ذلك بالنسب والأحجام التالية سنة 1993 :الحجم 36.18 مليار دولار بنسبة 28.8% من الصادرات العربية، سنة 1996 :الحجم 41.68 مليار دولار بنسبة 26.3% ، وبلغت هذه النسب القيم التالية 26.4 % ، 28 % ، 27.9 % ، 27.4 % ، 27.6 % على التوالي خلال السنوات 2003، 2002، 2001، 2000، 1999 من حجم الصادرات العربية. في حين يمثل مؤرد مهم للوطن العربي حيث يمدّه بنسبة كبيرة من إجمالي وارداته التي كانت مثلا: سنة 1993 :الحجم 48.58 مليار دولار بنسبة 39.4% من الواردات العربية، سنة 1996 :الحجم 45.66 مليار دولار بنسبة 37.3% ، وبلغت هذه النسب القيم التالية 41.3 % ، 42 % ، 42.2 % ، 43.5 % ، 44.2 % على التوالي خلال السنوات 1999 ، 2000 ، 2001 ، 2002 ، 2003 من حجم الواردات العربية و في سنة 2003 زادت هذه الحصة من الواردات من الاتحاد الأوروبي في الوقت الذي انخفضت فيه من الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان وباقي دول العالم .

ويظهر مما سبق أهمية العلاقة التجارية بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي، وتتجه هذه العلاقة إلى التطور والنمو وزيادة التشابك حيث تتجه الدول العربية إلى

إبرام اتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي؛ حيث وقعت كل من تونس، المغرب، الأردن، فلسطين، مصر، الجزائر ولبنان اتفاقات الشراكة، وتسير باقي الدول في هذا الاتجاه، كما يتوجه الاتحاد الأوروبي و دول الخليج العربي لإبرام اتفاق منطقة تجارة حرة بينهما، كما أن جزءا من المديونية العربية محرز باليورو واحتياطاتها الرسمية تتأثر بالتقلبات في الدولار مقابله، وجزء من تحويلات المهاجرين العرب خاصة المغاربة باليورو، والسياحة العربية في تطور وجزء من السياح من منطقة اليورو .

بسبب هذه العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي وتوقع نموها في المستقبل فإن الاقتصاديات العربية سوف تتأثر باليورو وتقلباته في الوقت الراهن وفي المستقبل، وسوف تتأثر به من عدة جوانب أهمها:

1 - بعض آثار اليورو وتقلباته على التجارة العربية:

إن تأثير اليورو سيكون على اتجاه وحجم المبادلات التجارية العربية فتحول عدد من العملات إلى عملة وحيدة يؤدي إلى شفافية الأسعار، وبالتالي يمكن للمتعامل الخارجي الذي يرغب في الشراء من أي بلد أوروبي أن يقارن بين الأسعار لنفس السلعة في مختلف بلدان الاتحاد دون أن يضطر إلى إجراء عمليات حسابية متعددة للمعادلة بين عملته ومختلف العملات لبلدان الاتحاد قبل اتخاذ قرار بلد الاستيراد، إن هذا الأمر يؤدي إلى اشتداد المنافسة، واللجوء إلى تخفيض الأسعار بين شركات بلدان الاتحاد حتى لا تفقد من أسواقها الخارجية، ويساعدها على ذلك حركة الاندماج التي تعرفها هذه الشركات بحثا عن مزاياها في ظل اليورو، فضلا عن الاستقرار في الأسعار الذي تتميز به دول الاتحاد والذي كان شرطا للانضمام للوحدة النقدية، ونتيجة الهدف الأساسي للبنك المركزي الأوروبي في معاهدة ماستريخت: " يتمثل الهدف الأساسي...في المحافظة على استقرار الأسعار"، وقد دأب البنك على أن يتصرف في معظم الأحيان كجهاز يستهدف الحد من التضخم ، بالإضافة إلى اختفاء أخطار الصرف بين مختلف العملات التي تحولت لعملة واحدة، مما يخفض كلفة المعاملات عند التعامل بالاستيراد والتصدير وتبعاً لذلك تنتفي الحاجة إلى استخدام وسائل التغطية من خطر الصرف والكلفة المرتبطة بها .

وهكذا فإن تخفيض الأسعار واختفاء خطر الصرف وكلفة التغطية منه سيجعل هذه السلع أكثر تنافسية على المستوى الدولي مما يزيد الطلب عليها، وتنتعش لذلك التجارة الخارجية لدول الاتحاد ككل، كما أن دول الاتحاد والتي التجارة البينية لها بنسب مرتفعة 60 % من تجارتها الخارجية ستزيد من هذه النسبة نظرا للتحول نحو الداخل بسبب السلع البديلة الأكثر جودة والأقل سعرا، خاصة السلع الصناعية التي تمتلك أوروبا ميزة فيها مسبقا، وينتظر أن تتعمق هذه الميزة مع اشتداد المنافسة بالتالي ينتظر انخفاض واردات الاتحاد من العالم الخارجي لصالح التجارة البينية داخله. وبما أن الدول العربية تعتبر دول الاتحاد الشريك التجاري الأول لها، فإن ما سبق سيترتب عنه بالنسبة لها ما يلي:

- إلغاء كلفة التحويل بين العملات و إلغاء خطر الصرف بين العملات المتعددة، لتصبح عملة واحدة سيخفض كلفة المعاملات للمعاملين العرب مما يدفع لانتعاشها وزيادة الواردات.

- سنتجه الدول العربية إلى زيادة وارداتها من الاتحاد لشفافية الأسعار وانخفاضها مع اتجاه المنتج نحو زيادة الجودة والتنافسية على حساب دول أخرى.

- إن اتجاه العديد من دول العالم إلى الاستيراد أكثر من دول الاتحاد للميزة التنافسية المكتسبة سيكون على حساب دول أخرى من بينها الدول العربية مما قد يؤدي إلى انخفاض الصادرات العربية اتجاه العالم الخارجي، وقد يفقدها بعض أسواقها فيما يخص الصادرات التي يكون للاتحاد فيها ميزة، وكمثال على ذلك عندما خفضت المفوضية الأوروبية أسعار السكر بنسبة 37% واجه الاتحاد الأوروبي موجة غضب وضغوطا من الدول النامية والفقيرة، بسبب قراره الذي يؤثر بصورة كبيرة على الدخل القومي للدول النامية التي تعتمد على تصدير السكر لأوروبا، ليعمل على اتخاذ إجراءات تعويضية.

- أن دول الاتحاد سيتحول جزء كبير من تجارتها الخارجية إلى تجارة داخلية وتنتعش نتيجة الميزة التنافسية لديها – السلعة البديلة بسعر أقل- وأيضا نتيجة انخفاض كلفة المعاملات بين دول الاتحاد بسبب اختفاء العمولات التي تتقاضاها المصارف لقاء استبدال عملة بأخرى [3]، وإلغاء مخاطر الصرف ، وانخفاض تكاليف النقل والتأمين للقرب الجغرافي، وهذا على حساب التجارة الخارجية لدول الاتحاد ومن بينها التجارة مع الدول العربية [4].

- قد يؤثر الأمر على التجارة البينية بين الدول العربية والتي تدور حول معدل 8.5% لا غير، وبلغت 9.1% سنة 2003، لتتجه نحو الانخفاض في صالح التجارة مع دول الاتحاد.

- إن ارتفاع الصادرات الأوروبية نتيجة ما سبق سيعود بالزيادة على الدخل في دول الاتحاد، بالتالي سيؤدي الأمر إلى الرفع من القدرة الشرائية لدى الشعوب فيه، فضلا عن اتساع السوق أصلا- أكثر من 450 مليون نسمة بعد 1 ماي 2004 ، وانضمام الأعضاء العشرة الجدد - وهذا يعني الزيادة في الطلب لديهم ومنه الطلب على السلع العربية مما يؤدي إلى ارتفاع الصادرات العربية نحو الاتحاد إذا تمكنت الدول العربية من تحسين منتجاتها و جعلها ذات ميزة تنافسية مقارنة بالمنتجات المماثلة الأوروبية والآسيوية والأمريكية، وكانت مرونة في العرض الإنتاجي للتمكن من الاستفادة من هذه الفرصة.

- إن زيادة الطلب على صادرات الاتحاد يعني زيادة طلب دول الاتحاد على المدخلات الإنتاجية ومن بينها المواد الخام و الطاقة ومنتجات أخرى تصدرها الدول العربية، وهذا يعني زيادة صادرات الدول العربية، وبشكل الأمر أيضا فرصة للدول العربية خاصة إذا تمكنت من حل معضلة تطوير صادراتها خارج المواد الخام والمحروقات .

وقبل الحديث عن الاستفادة العربية من رفع الصادرات لابد من إلقاء نظرة على

القطاع الصناعي العربي ونجده ينقسم إلى مجموعتين: الصناعات الإستخراجية والصناعات التحويلية، وتساهم الصناعات الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي العربي حسب إحصائيات 2000 بنسبة 26.5% حيث 85% من القيمة المضافة المحققة في هذا القطاع ترجع للنفط والغاز ووصلت نسبة المساهمة سنة 2003 إلى 28.3% ، والصناعات التحويلية بنسبة 10.8% سنة 2000 ووصلت 10.9% سنة 2003، ويحتاج القطاع إلى استثمارات جديدة عالية التقنية، الرفع من الإنتاجية فيه، العمل على تنفيذ مقاييس وإجراءات مراقبة الجودة، وخفض الكلفة مقارنة بالدول المصنعة .

أما عن القطاع الزراعي العربي فنسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وصلت سنة 2000 إلى 11.3% منخفضا عن السنة السابقة لها وانخفضت إلى 9.2% سنة 2003، وقدرت الفجوة الغذائية في سنة 2000 لأهم السلع الغذائية بحوالي 12 مليار دولار ووصلت 14.7 مليار سنة 2002، ويعرف القطاع العديد من المشاكل، وقد انخفضت قيمة الصادرات العربية الزراعية بنسبة 2.9% عام 2002 نتيجة تراجع أسعار بعض السلع الزراعية عالميا وإلغاء المعاملة التفضيلية التي كانت تحظى بها بعض السلع المصدرة في الدول الأوروبية والمنافسة الشديدة التي تواجهها في تلك الدول في المقابل ارتفعت الواردات الزراعية بنسبة 0.3% والواردات من السلع الرئيسية بنسبة 1.9%.

بالتالي على المدى القصير لا ينتظر تحسن الصادرات العربية بشكل ملحوظ، ويات من اللازم تطوير حجم الإنتاج العربي وتحسين نوعيته في الميدانين الصناعي والزراعي، للاستفادة من الفرصة التي خلقها اليورو .

من كل ما سبق ومع سعي دول الاتحاد الأوروبي إلى استعمال اليورو في تسعير صادراتها بدلاً من العملات الأوروبية الوطنية السابقة، فانه من الأفضل ومن المنتظر أن تلجأ الدول العربية إلى تسعير صادراتها إلى دول الاتحاد الأوروبي باليورو، وذلك من أجل مقابلة حاجاتها من هذه العملة لتسوية وارداتها، وتجنب الآثار السلبية لتقلبات أسعار صرف العملات المستعملة في تسوية الصادرات وغالبا هي الدولار مع اليورو. وهو ما لجأت إليه كل من السعودية والعراق وليبيا وبعض الشركات في مصر وخاصة الشركات التي تصدر الغزل للدول الأوروبية [5]. غير أن الأمر لن يكون من اليسير القيام به ولا في الأجل القريبة جدا لأن غالبية الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي عبارة عن مواد خام أو طاقة [6] وهي مواد يتم التعامل بها دوليا في أسواق يهيمن عليها الدولار، مع أن ثلث الإنتاج العالمي من النفط الخام هو نفط عربي [7] ، كما أن الدول العربية ستأني نوعا ما في هذا الأمر منتظرة التطورات حتى تمكن اليورو من إثبات استقراره في النظام النقدي الدولي، واحتلال المكانة المتوقعة له .

كما من المنتظر أن تلجأ الدول العربية إلى تشكيل احتياطات باليورو وطلب قروض دولية بهذه العملة، لمواجهة التزاماتها، مما يعني زيادة طلبها عليه مستقبلا.

أما عن تأثير تقلبات اليورو مع العملات الأخرى خاصة الدولار فان انخفاض قيمة اليورو أمام الدولار الأمريكي سيؤدي إلى انخفاض الطلب الأوروبي على السلع

العربية المسعرة بالدولار لأنها ستكون مرتفعة الأثمان مما يؤدي إلى انخفاض حصيلة الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي، ويشجع على الاستيراد من الاتحاد الأوروبي بسبب انخفاض تكلفة الواردات منه مقارنة بالدول الأخرى، وهو ما يؤدي إلى زيادة التجارة العربية الأوروبية في جانب الواردات، ويخفضها في جانب الصادرات، والعكس فارتفاع اليورو أمام الدولار الأمريكي وهو الوضع الذي يعيشه الاقتصاد العالمي مؤخرا، سيؤدي إلى ارتفاع كلفة الواردات الأوروبية بالنسبة للدول العربية وقد ارتفعت قيمة الواردات العربية في سنة 2003 بنسبة 13.1% جزء من هذا الارتفاع يعود إلى انخفاض الدولار أمام اليورو خاصة وأمام العملات الرئيسية الأخرى - انخفض سعر الدولار مقابل اليورو بـ 16.5% سنة 2003 - مما يجعل الصادرات الأوروبية أقل تنافسية فتتخفص و يحدث تحول في اتجاه هذه التجارة الخارجية للدول نحو جهات أخرى ومن أمثلة ذلك أن ارتفاع سعر اليورو مقابل الدولار سنة 2003 ساهم في حدوث تطور في التجارة البينية العربية حيث بلغت تقديرات قيمة التجارة العربية البينية (الصادرات البينية + الواردات البينية) 45.5 مليار دولار عام 2003 وسجلت بذلك زيادة عن العام السابق بنسبة 15.5% ويعود جزء من هذه الزيادة الملحوظة في الصادرات البينية لهذه الدول إلى تراجع الدولار مقابل العملات الرئيسية ومنها خاصة اليورو والذي ساهم في رفع القدرة التنافسية العربية للصادرات غير النفطية في الأسواق العربية.

بالمقابل ارتفاع اليورو مقابل الدولار سيجعل الصادرات العربية المسعرة بالدولار أقل كلفة لدى الأوروبيين فتزيد هذه الصادرات نحو الاتحاد.

2 - بعض آثار اليورو على المصارف العربية :

بالنسبة للمصارف العربية العاملة في الاتحاد الأوروبي فتوجد المصارف الرئيسية التابعة وفروع لمصارف رئيسية، كما تم إقامة مصارف عربية أوروبية مشتركة، وتتركز معظمها في بريطانيا ، ويؤدي هذا التواجد المصرفي العربي في دول الاتحاد إلى جعل المصارف العربية عرضة للتأثر بتطور الاتحاد الأوروبي مع اليورو.

ففي ظل استخدام اليورو فقدت المصارف العمولة التي كانت تحصل عليها من تحويل العملات المتعددة و انخفضت مدا خيل خدمة التغطية من خطر الصرف حيث تحولت عدد من العملات إلى واحدة و هذا سيخفض من مدا خيل هذه البنوك، إلا أن الأمر خفض كلفة استعمال العديد من المتخصصين في هذه المصالح البنكية وخفض كلفة نشر أسعار الصرف بين العملات .

عدا ذلك تواجه المصارف منافسة شديدة في مجال عملها، بعد تحرير النشاط المصرفي، والتطور الذي يمس القطاع المصرفي الأوروبي في أعقاب التطور في المجال الاقتصادي الذي يسببه اليورو، وحيث أن عمليات التجارة الخارجية التي ستعرف ازدهارا تحتاج إلى خدمات مصرفية تابعة لها من تسوية وتمويل وتغطية لمخاطر صرف مقابل العملات الأجنبية غير اليورو مما سيترتب عنه ضرورة عمل المصارف على التطور سيرا مع هذه العمليات، أيضا إن ازدهار أعمال هذا القطاع

سيجلب له استثمارات جديدة ستكون منافسة للمصارف العربية، كما أن إدخال اليورو يتطلب تدريب العاملين في المصارف على التعامل به وإدخال التكنولوجيات الجديدة اللازمة للتعامل مع المستجدات التي تنجم عن استخدام اليورو، والعمل على تعريف المتعاملين به، ويتوجب على المصارف إعادة ترتيب أوضاعها وتحسين استراتيجياتها لتتواءم مع هذا التطور الجديد، وينجر عن ذلك تكاليف مرتفعة تؤثر على البنوك العربية خاصة البنوك العربية صغيرة الحجم بسبب عدم قدرتها على تحمل هذه التكاليف، وهذه المنافسة، يضاف إلى ذلك شروط العمل المصرفي في أوروبا والتي يجب التقيد بها، كما أنه في حالة اختيار لندن كمركز مالي رئيسي بعد انضمامها لليورو، فإن تكلفة الاحتفاظ بمقر رئيسي بها ستكون جدا باهظة ويدفع الأمر بالمصارف العربية أن تفكر مسبقا في البحث عن مقر جديد مناسب لها، كما أن دول الاتحاد ترى تطبيق معايير جديدة لكفاية رأس مال المصارف العاملة بها - رأس المال / الموجودات - قد لا تستطيع كافة المصارف العربية العمل بهذه الشروط الجديدة مما قد يدفعها للخروج من هذه السوق.

من جانب آخر قد يجلب القطاع المصرفي في أوروبا استثمارات جديدة منها الاستثمارات العربية، مما قد يطور حجم وعدد المصارف العربية في الاتحاد مستقبلا. إن المنافسة الشديدة أيضا ستدفع إلى زيادة الفوائد على الإيداعات من المتعاملين وتخفيضها على القروض مما سيخفض إيرادات المصارف إلا أنه على المدى الطويل مع تطور العملاء وحجم إيداعاتهم يتم تعويض ذلك، كما أنه في بيئة مصرفية متطورة ومتنوعة الخدمات المصرفية [8] يمكن رفع الإيرادات كلما كان هناك مساهمة للتطورات. أما على الصعيد الداخلي العربي، فقد بدأت معظم البنوك المركزية العربية تشكل احتياطات من اليورو؛ لأنها تتولى تسوية المعاملات بين البلاد العربية والأوروبيين، ومن ثم سيكون هناك طلب على اليورو كبديل للعملة السابقة و زيادة في الطلب عليه لتسوية المعاملات العربية الأوروبية المتطورة بمرور الوقت، وقد بدأت بعض الدول العربية تستخدم اليورو لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك بسبب تغير أسعار الصرف بين اليورو والدولار باعتباره العملة الحالية تسوية معظم المعاملات، وسيخفض اليورو إيرادات البنوك العربية على الأقل في الأجل القصير لأنه سيخفض مداخيل تحويل العملات والتغطية من خطر الصرف إلا أن الأمر لن يستمر وستتجه إيراداتها بعد ذلك إلى الارتفاع مع زيادة المعاملات باليورو مقابل عمليات التسوية والتمويل والتغطية، وستعمل المصارف على فتح حسابات للمتعاملين لديها بهذه العملة بدلا من حسابات العملات السابقة أو حسابات جديدة، كما تشكل احتياطات لها باليورو، أما في مجال الخدمات فلا بد لها من توسيع خدمات الدفع باليورو مثل البطاقات الائتمانية الإلكترونية، وخدمات الإيداع والإقراض.

كما يؤثر اليورو على التكلفة في المصارف العربية حيث تنخفض كلفة نشر أسعار الصرف بين العديد من العملات، وكلفة مخاطر الصرف التي تتحملها البنوك، وتتحمل كلفة إضافية ترتبط بتعريف المتعاملين بالعملة الجديدة وإدخال التكنولوجيات المواكبة لها و تدريب المتعاملين على التعامل باليورو.

3 – بعض آثار اليورو على حجم وحركة رأس المال والاستثمارات :

إن تشكل سوق أوروبي موحد تزيد فيه الكفاءة الإنتاجية وترتفع فيه العوائد على الاستثمار، ولا توجد به تكلفة تحويل بين العملات بل توجد عملة وحيدة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يضمنها ميثاق الاستقرار والنمو، وزيادة فرص النمو في ظل الوحدة النقدية يؤدي إلى زيادة الثقة باليورو من قبل المودعين والمستثمرين على حد سواء، و يشجع على زيادة حجم الودائع والاستثمارات باليورو، ويؤدي ذلك إلى زيادة المنافسة بين أسواق المال الأوروبية، وبالتالي كفاءتها على إدارة وتوظيف رؤوس الأموال ثم تنامي حركة التعامل في سوق المال باليورو مما سيجعله قطب يجذب رؤوس الأموال الدولية ويؤدي هذا إلى التحويل من الدولار إلى اليورو، مما يعني أن اليورو سيؤدي إلى ظهور سوق كبيرة للأسهم و السندات الأوروبية ينافس أسواق سندات الدولار الأمريكي والين الياباني خلال فترة قصيرة وسوف يؤدي اليورو إلى تعزيز التكامل بين أسواق الأسهم المحلية في الدول الأعضاء [9].

وأبرزت تقارير صندوق النقد الدولي لعام 2001 عن حركة رأس المال الدولي تزايد أهمية منطقة اليورو بالنسبة للمستثمرين الدوليين، مشيرة إلى أن المشتريات الأجنبية من الأسهم والسندات المقومة باليورو، بلغت في النصف الأول من السنة 126 مليار دولار، مقارنة بـ 39 مليار دولار في الفترة نفسها من العام 2000 و67 مليار دولار في النصف الأول من عام 1999، ومليار دولار فقط في النصف الأول من عام 1998، ولاحظت كذلك أن منطقة اليورو تعتبر محصنة أكثر من الولايات المتحدة نسبياً ضد انكماش الاستثمارات الدولية [10]. كما أن استمرار التراجع في قيمة الدولار يؤدي إلى هرولة المستثمرين لبيع الأسهم والسندات المحررة بالدولار الأمريكي والاستثمار في السندات المحررة باليورو نظراً لاتجاهه نحو الارتفاع.

ومن بين رؤوس الأموال المتوجهة لسوق اليورو رؤوس الأموال العربية وسوف تتحرك هذه الأموال من الدول العربية التي لديها فوائض مالية مثل دول الخليج العربية، مما يؤثر على نصيب الدول العربية الأخرى المستقبلية لرؤوس الأموال العربية مثل مصر وسوريا والأردن وتونس، كما أن بعض رؤوس الأموال الدولية والتي كانت تستقطبها البلدان العربية ستغير من وجهتها وذلك بسبب المزايا التي سوف يخلقها اليورو للاستثمارات داخل الاتحاد الأوروبي إلى دول الاتحاد على حساب الدول العربية، بالمقابل من المتوقع أن يكون هناك تراجعاً في حركة رؤوس الأموال الأوروبية باتجاه العالم العربي، لنفس الأسباب السابقة، أيضاً هناك احتمال لتراجع القروض والمنح والمعونات التي تقدم للدول العربية؛ وذلك لأن الدول الأوروبية في إطار العمل على ضمان استقرار اليورو ستتكلف تقديم المساعدة لأي دولة عضو يصادفها أي مشاكل، تجنباً لامتداد الآثار السلبية لذلك إلى بقية الدول الأعضاء ومن المتوقع أن يكون ذلك على حساب حركة رأس المال إلى خارج الاتحاد الأوروبي ومنها الدول العربية، كما من الممكن أن تتحول الاستثمارات العربية في الأوراق المالية من الدولار لليورو بسبب الانخفاض الذي يعرفه الدولار مؤخراً والذي يرى بعض الخبراء أنه سيستمر لحد تحسن وضع الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية.

أما عن استثمارات الشركات العربية فمن الممكن الأخذ عن الفكرة اليابانية [11]. حيث أن الكثير من الشركات اليابانية تنبعت إلى ضرورة التحرك للاستفادة من الوحدة الاقتصادية الأوروبية، حيث قامت أغلب هذه الشركات بفتح فروع لها داخل الاتحاد الأوروبي بغرض غزو الأسواق الأوروبية من الداخل ومحاولة الاستفادة من المزايا التي تقدم للاستثمار في هذه الدول، وتعويضاً عن النقص في صادراتها نحو الاتحاد الأوروبي بسبب تحويله لجزء من التجارة الخارجية إلى داخلية، ورغم قيام هذه الشركات بتخفيض أو تأجيل استثماراتها في دول الاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب ضعف مستويات النمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي في الوقت الراهن، وتفضيل انتظار أثبات اليورو استقراره إلا أنه من المتوقع قيام هذه الشركات بزيادة استثماراتها في الاتحاد الأوروبي في المستقبل لضمان الحصول على جزء من السوق الأوروبية الموحدة.

4- بعض آثار اليورو على العمالة العربية:

إن التطور والنمو المرتقب لمنطقة اليورو سوف يخلق المزيد من فرص العمل الجديدة في الأجل الطويل، إلا أنه إذا تناولنا الأوضاع الحالية فالاتحاد الأوروبي يعاني من مشكلة بطالة حادة، فعلى الرغم من أنه تم إنشاء 10 ملايين وظيفة ما بين سنتي 1997 و2003 [12]، إلا أن البطالة قد سجلت نسبة 8.9% حتى نوفمبر 2004 [13]. من القوى العاملة النشيطة لا تعمل في الاتحاد الأوروبي، و30% من عدد السكان في سن العمل إجمالاً لا يعملون ولا يبحثون عن عمل حسب بحوث في سنة 2003 [14]، حتى أن مواطني البلدان العشر الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي يواجهون مشكلة تشديد قيود الهجرة أمامهم نحو بلدان الاتحاد السابقة، كمثال على ذلك فالنمسا وألمانيا وهما مقصد 4 من كل 5 مهاجرين من أوروبا الشرقية أعلنتا في 2002 أنهما ستقيدان الهجرة من البلدان الأعضاء الجدد لمدة 7 سنوات، فرنسا وبلجيكا قررتا الحفاظ على القيود على الهجرة المتواجدة لمدة سنتين [15] وإذا كان هذا الحال بالنسبة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فكيف يكون في وجه الهجرة للبيد العاملة العربية اتجاه الاتحاد الأوروبي، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن من انعكاسات اليورو رفع حجم التوظيف وحجم التشغيل الذي تستطيع المشروعات والشركات استيعابه وأيضاً زيادة قدرة الاقتصاد الأوروبي على استيعاب أعداد المهاجرين إلى أوروبا والذين سيزدادون عاماً بعد عام [16].

وفي الحقيقة في وسط وجنوب أوروبا يلعب المهاجرون دوراً مهماً في زيادة متوسط الإنتاجية ويساهمون في النمو وزيادة دخول الأفراد [17]، ويستطيعون حتى خفض البطالة عن طريق تقليل الأجور في المناطق حيث عدد الطالبين للعمل كبير. ولكل ما سبق من المتوقع أن تؤثر مشكلة البطالة على السياسات النقدية والمالية في الاتحاد الأوروبي وعلى سياسات الحكومات الوطنية، كما حدث سنة 1999 عندما طالب وزراء المالية في الاتحاد الأوروبي تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاستثمارات وخلق فرص عمل، وعارض ذلك مجلس المحافظين في البنك المركزي الأوروبي، ولكن في النهاية تم تخفيض سعر الفائدة بمقدار 0.5% وهو ما يوحى بالدور الذي

ستلعبه هذه المشكلة في السياسات الاقتصادية لمنطقة اليورو. أما عن العملة الموحدة فسوف يؤدي وجودها إلى رفع أسعار عنصر العمل حيث أن شفافية الأجور سيترتب عنها، مطالبة العمالة في العديد من الدول الأعضاء بالمساواة في الأجور مع العمال في الدول الأخرى الأعضاء باليورو الذين يحصلون على أجور أكثر ارتفاعاً لنفس خدمات العمل كألمانيا مثلاً، وستكون هناك حركة نشيطة للعمالة بين الدول الأعضاء تتجه فيه اليد العاملة نحو الدول التي تقدم الأجور الأعلى، وهذا سيؤدي بدوره إلى فقد بعض اليد العاملة في هذه البلدان لوظائفها، وهو ما سيؤدي إلى تنشيط النقابات والمؤسسات العمالية، وسيتم إعادة هيكلة العمالة الأوروبية بعد ذلك بإعطاء أولوية أكثر للعمالة الوطنية الأوروبية، وإن كان الأمر ساري المفعول حتى قبل اليورو فالبلدان الصناعية تشجع حركة رأس المال والسلع أما العمالة فلا. ويتطور الأمر في ظل وجود جماعات ضغط تطالب الحكومات بمناهضة العمالة الأجنبية وخاصة الوافدة من دول العالم الثالث وبالتحديد من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا [18].

إذن فبالنسبة للعمالة العربية فإن هذه الإجراءات سوف تخفض من حركتها نحو دول الاتحاد، كما ستعاني من القواعد المشددة لتخفيض هذه الهجرة ناهيك عن الهجرة غير الشرعية خاصة تلك الهجرة من دول المغرب العربي نحو دول جنوب أوروبا. وسوف تكون أكثر الدول العربية تضرراً من هذه الإجراءات تونس والمغرب؛ لأن العمالة من هذه الدول تشكل نسبة كبيرة من إجمالي العمالة العربية في الاتحاد الأوروبي، حيث يقال: إن العمالة العربية من المغرب وتونس قد ساهمت في بناء بيت من كل ثلاثة بيوت في أوروبا [19].

لذلك لا بد للدول العربية ودول المغرب العربي خاصة من إيلاء ملف الهجرة الأهمية اللازمة في اتفاقيات الشراكة التي تعقدها مع الاتحاد الأوروبي، للتمكن من الدفاع عن حقوق المهاجرين العرب.

أما عن التقلبات في اليورو فكلما ارتفع سعر صرفه سيؤدي إلى ارتفاع قيمة التحويلات المحولة من الاتحاد للدول العربية وكلما انخفض يحدث العكس وقد ساهم ارتفاع اليورو مقابل الدولار سنة 2003 بنسبة 16.5% في الرفع من قيمة تحويلات المهاجرين في كل من الجزائر المغرب وتونس حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004.

5- بعض آثار اليورو على تجارة النفط العربي :

5-1/ مكانة النفط العربي عالمياً و عربياً :

يعد قطاع النفط والطاقة ركيزة كبرى في اقتصاد الوطن العربي ففي عام 2000 حقق القطاع الصناعي العربي قيمة مضافة قدرت بـ 263.2 مليار دولار منها 186.8 مليار دولار من الصناعات الإستخراجية بمساهمة أكبر من 85% فيها من النفط والغاز، وقد وصلت قيمة الصادرات النفطية للدول العربية عام 2000 إلى حوالي 179.5 مليار دولار إلى 173.5 مليار دولار سنة 2003، ورغم الانخفاض الذي يظهر سنة 2003 فقد كانت هذه النتيجة أفضل من سنة 2002، وساهمت الإيرادات النفطية

ب57.2% في الإيرادات الحكومية في الدول العربية سنة 2002 بنسب تتجه نحو الارتفاع منذ 1998، حسب الإحصائيات المتوفرة لدينا، وتشير التقديرات إلى أن الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط وصل إلى 1035.5 مليار برميل عام 2000 منها 644.8 مليار برميل في الدول العربية، أي بمعدل يصل حوالي 62.3% من الاحتياطي العالمي وانخفض هذا المعدل سنة 2003 إلى 59.3%، وبلغ إنتاجه عالمياً سنة 2000 إلى 66.9 مليون برميل يومياً منها 21.1 مليون برميل نطف للدول العربية أي بنسبة 31.5% ووصل سنة 2003 إلى 20.2 مليون برميل يومياً بنسبة 29.7%، أي أن الوطن العربي يَمون العالم بثالث احتياجاته من النفط و يوجد به تقريباً ثلثي احتياطياته [20].

ويتوقع ارتفاع إنتاج البترول في العالم إلى 92 مليون برميل يومياً بحلول 2020. وتقدر وكالة الطاقة الدولية احتياجات العالم البترولية عام 2020 بنحو 11 مليون برميل يومياً وبالتالي فهناك عجز نحو 19 مليون برميل يومياً [21]. وهو ما يبين أهمية هذا العنصر ومستقبله عربياً و عالمياً.

- خصائص سوق البترول:

يمثل البترول 10% من المبادلات السلعية الدولية [22]، ومنذ بداية اكتشاف البترول وتجارته عالمياً وسعره يتم تقويمه بالدولار، مثله مثل المواد الخام الأخرى التي يهيمن الدولار على المعاملات في أسواقها ومن هنا تنتج أهمية الدولار كعملة لتقويم الأسعار وتسوية للمدفوعات البترولية. وأسواق البترول العالمية تغيرت إلى سوق للمشتريين، من خصائصه أن تسعير هذه المواد في الغالب لا يرتبط بالدول المنتجة لها بقدر ما يرتبط بظروف العرض والطلب العالميين، عدم قدرة البائعين على تحديد السعر فيه، وانخفاض حصة الأوبك في السوق التي أصبحت منذ عام 1986 متلقية للسعر ولا تتحكم فيه.

وتتأثر القيمة الحقيقية لبرميل البترول بعاملين رئيسيين: الأول معدل التضخم في الدول المستوردة، والثاني سعر صرف الدولار.

5-2/ أسعار البترول في علاقتها بأسعار صرف الدولار:

إذا قمنا بمتابعة لتغير أسعار برميل النفط العربي بالقيمة الاسمية والحقيقية مقوماً بالدولار الأمريكي خلال الفترة 1973 - 1998 فسنجد أنه: قد زادت الأسعار الاسمية بمعدل 20% سنوياً في المتوسط خلال الفترة 1973 - 1998 مع حدوث تذبذبات حادة خلال هذه الفترة، أما الأسعار الحقيقية فقد زادت بمعدل 3.3% سنوياً، حيث أن التضخم في الدول المستوردة للنفط وتغير أسعار صرف عملات هذه الدول مقابل الدولار ساهم في تراجع القيمة الحقيقية لبرميل النفط العربي بنسبة 16.7% سنوياً [23]، غير أن تغير سعر الصرف كان أثره إيجابياً وأدى إلى تحسن القيمة الحقيقية لبرميل النفط العربي، وانخفاض القيمة الحقيقية لبرميل النفط ترجع إلى التقلبات في أسعار النفط الاسمية بنسب أكثر من تقلب أسعار صرف العملات المختلفة مقابل

الدولار ومنها اليورو. خلال الفترة 1981 و1985 أدت تغيرات أسعار صرف الدولار إلى زيادة القيمة الحقيقية لبرميل البترول بارتفاع إجمالي 23% باستبعاد أثر التضخم [24]. وقد أدى تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي المستمر منذ فترة زمنية، إلى خفض السعر الحقيقي لبرميل النفط. وبالرغم من أن الأسعار المتوسطة للبرميل زادت بـ 25% بالدولار بين سبتمبر 2003 ومارس 2004، فإن صندوق النقد الدولي يقدر أن نصف زيادة أسعار البترول قد تلاشت بسبب تدهور السعر الحقيقي للدولار، الأمر الذي دعا منظمة الأوبك خلال ارتفاع أسعار النفط عن الحد الأقصى داخل النطاق السعري لمنظمة الأوبك الذي يتراوح بين 22 - 28 دولارا للبرميل، ولمدة أكثر من عشرين يوم عمل متتالية، إلى عدم زيادة حجم إنتاج المنظمة. كما طرحت بعض أقطاب منظمة الأوبك في إحدى جلساتها في أسبانيا سنة 2002 موضوع سعر برميل النفط الحقيقي في ضوء الانخفاض المستمر في سعر صرف الدولار الأمريكي، حيث يتجه نحو الانخفاض معه، مما يخفض قيمة حصيللة الصادرات النفطية للدول المصدرة ومنها العربية.

وهكذا فكلما اتجه سعر صرف الدولار نحو الانخفاض انخفضت حصيللة الدول العربية من الصادرات النفطية، وكلما اتجه سعره نحو الارتفاع ارتفعت معه، وهو ما يؤثر على قسم كبير من مداخل الدول العربية.

مما يدعو للتفكير الجدي في تغيير العملة المستخدمة في تسعير النفط وقد يتم التحول إلى اليورو أو سلة من العملات تتشكل من اليورو والدولار والين، حسب التطورات النقدية المتوقعة دولياً، للحفاظ على أكبر استقرار ممكن في السعر الحقيقي للبرميل والملاحظ أن هذا المقترح لم يظهر إلا بعد ظهور اليورو.

ومن الطبيعي أن التسعير بسلة من العملات قد يكون السبيل الأكثر أماناً الذي يحافظ على استقرار نسبي في سعر النفط، ويُلغِي مخاطر الاعتماد على عملة واحدة في التسعير، وهذا لكل من البلدان المستوردة والمصدرة.

في انتظار ذلك فمن المتوقع أن يظل الدولار هو المسيطر، وذلك بسبب أن التسعير يتم بالدولار أساساً وغالباً لا يرتبط بالدول المنتجة بقدر ما يرتبط بظروف العرض والطلب العالميين، ويدعم موقف الدولار في تجارة هذه النوعية من السلع سيطرة الشركات الأمريكية دولية النشاط على معظم استثمارات وتجارة النفط في السوق العالمي، وفي الطلب العالمي على النفط تمثل الولايات المتحدة مضافاً إليها بقية دول أمريكا الشمالية والجنوبية 37% من الاستهلاك الكلي للنفط في حين تمثل أوروبا 22% أما منطقتا الشرق الأوسط وإفريقيا فتتمثلان 9% نجد أن العملة المسيطرة على الطلب هي الدولار، ومن حيث العرض يمثل مجلس التعاون الخليج 22% من الإنتاج العالمي وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية مضافاً إليها بقية دول أمريكا الشمالية والجنوبية 29% من هذا الإنتاج.

إلا أنه من العقلانية للعديد من الدول العربية التي وارداتها من الاتحاد الأوروبي بنسب مرتفعة و يتم تسويتها باليورو أو أن جزء من مديونيتها الدولية باليورو مما

يجعلها تحتاج إلى هذه العملة أن تلجأ على الأقل لاتخاذ قرار تسعير جزء من صادراتها للاتحاد الأوروبي باليورو لتغطية احتياجاتها منه مثل ليبيا والجزائر في طلب اليورو كعملة لتسوية تعاملاتها النفطية مع دول الاتحاد الأوروبي، لأنها تستورد من أوروبا معظم وارداتها، وقد بدأت العديد من الدول المصدرة للنفط في تنفيذ ذلك ففي سنة 2000 قبل سقوط الرئيس صدام حسين بدأ العراق يبيع نفطه مقابل اليورو، وكان لهذا القرار فوائد اقتصادية جمة بالنسبة للعراق فقد استمر الدولار في هبوطه واستمر اليورو في الصعود عام 2001 وخسر الدولار ربع قيمته أمام اليورو، وأقدمت إيران على تحويل معظم احتياطياتها في البنك المركزي إلى اليورو وألمحت إلى اعتماده لمبيعاتها النفطية أما فنزويلا وهي منتج نفطي كبير فبدأت تفكر بالانتقال إلى اليورو. وهذا ما دعا منظمة أوبك في اجتماعها في أسبانيا لتعرب عن اهتمامها بالتخلي عن الدولار لمصلحة اليورو.

ويرجع اختيار اليورو كعملة تسوية من الناحية الاقتصادية إلى مكانة الاتحاد الأوروبي الاقتصادية و التطورات الإيجابية المنتظرة له في الاقتصاد العالمي، و نظرا للاستقرار المنتظر لسعر اليورو الذي يعمل على حفظه البنك المركزي الأوروبي ثم للحماية من التخفيضات التي قد تلجأ لها الولايات المتحدة في الدولار لمنافسة دول اليورو على الأسواق الخارجية، وللحماية من منافسة اليورو والين للدولار مما قد يؤدي إلى انخفاض كبير في قيمته وبالتالي انخفاض عوائد الصادرات النفطية تبعاً له، غير أن هذه الاستفادة من استخدام اليورو ترتبط أيضاً باستقرار أسعاره.

وعلى أية حال إذا تم التحول العربي من الدولار إلى اليورو لتسوية تعاملات النفط فإن هذا لن يؤثر بدرجة كبيرة على أسعار الصرف بين الدولار واليورو والين؛ وذلك لأن تعاملات النفط العالمية كما ذكرنا سابقاً لا تشكل سوى حوالي 10% من إجمالي التجارة العالمية.

6- بعض آثار اليورو وتقلباته على الموازين التجارية العربية:

تعرف الموازين التجارية العربية فائضا بلغ سنة 2003، 107.3 مليار دولار بزيادة بنسبة 53.3% عن السنة السابقة لها، ويؤثر اليورو في الموازين التجارية العربية تبعاً لأهمية المبادلات مع دول منطقة اليورو استيراداً وتصديراً، واستخدام اليورو في التسوية، وتقلبات سعر صرف اليورو أمام العملات الرئيسية الأخرى كالدولار، ويمكن أن تواجه الدولة إحدى الحالات التالية:

إذا كانت صادرات دولة عربية تعتمد على الأسواق الأوروبية - التسوية باليورو- وإذا كانت وارداتها تأتي بصورة أساسية من بلدان غير أوروبية- التسوية بالدولار أو بالين - ففي حالة هبوط قيمة اليورو تنخفض القدرة الشرائية للدولة ويتضرر الميزان التجاري، وفي حالة ارتفاع قيمة اليورو تستفيد الدولة ويتحسن الميزان التجاري لها.

أما إذا كانت صادرات دولة عربية تعتمد على الأسواق غير الأوروبية في حين تحتل وارداتها من الدول الأوروبية مرتبة مهمة، ترتفع القدرة الشرائية ويتحسن مركز الميزان التجاري مع انخفاض قيمة اليورو وتتضرر القدرة الشرائية والميزان التجاري

لها مع الارتفاع فيه .

7- اليورو وأسعار صرف العملات العربية:

إذا تطرقنا لأنظمة الصرف العربية سنجد أن الدول العربية تتبع أنظمة متنوعة للصرف وغالبا تقوم بربط عملاتها المحلية بعملات أجنبية متبعة الآلية الثابتة للصرف بدلا من الآلية المرنة أو نظام صرف المعوم، بتفصيل أكبر هناك دول مرتبطة بعملة واحدة وهي الدولار الأمريكي مثل الأردن، لبنان، سوريا، الإمارات، البحرين، جيبوتي، السعودية، العراق، عمان، قطر، وآخرها ربطا بالدولار كانت الكويت في جانفي 2003 في انتظار إطلاق العملة الموحدة لدول المجلس سنة 2010.

دول ترتبط عملتها بسلة من العملات مثل ليبيا التي ترتبط عملتها بحقوق السحب الخاصة بسعر صرف ثابت، المغرب ترتبط عملته بسلة من العملات تعتمد على أوزان الشركاء وعملات التسوية ومن المعلوم أن الوزن الأكبر فيها لليورو ويحدد سعر صرف الدرهم المغربي يوميا بحد أعلى وحد أدنى لا يجب أن تتجاوزته البنوك التجارية، وتتبع كل من تونس الجزائر وموريتانيا نظام التعويم المدار، والسودان الذي يربط عملته الدينار بالدولار لكن ليس بسعر ثابت بل تتم مراجعته مرتين في الأسبوع، كشكل من التعويم المدار. ودول تتبع التعويم الحر مثل مصر ابتداء من جانفي 2003 واليمن [25].

أما عن تأثير اليورو مثلا فقد أدى ارتفاع اليورو أمام الدولار سنة 2003 إلى انخفاض أسعار صرف جميع العملات العربية في هذه السنة مقابل اليورو ففي الجزائر قدر هذا الانخفاض بـ 18.4% من قيمة الدينار الجزائري حيث التعويم مدار، وانخفض سعر الدرهم المغربي بنسبة 4.3% لا غير، وعرف الجنيه المصري أعلى نسبة انخفاض حوالي 55% من قيمته لمتوسط الفترة عام 2003.

بالمقابل عرفت بعض العملات ارتفاع في قيمتها مقابل الدولار مثل الدينار الجزائري بنسبة 2.1 بالنسبة % بالنسبة للدرهم المغربي، وبعضها انخفاض أمام الدولار مثل الجنيه المصري بنسبة 30% في متوسط الفترة 2003.

ويلاحظ تراجع أسعار صرف العملات المثبتة بالدولار أكثر من غيرها من العملات العربية الأخرى، وعلى الرغم من أن تراجع أسعار صرف العملات العربية أمام اليورو يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات من أوروبا في أسواق الدول العربية فان هذا التراجع قد يؤدي على زيادة القدرة التنافسية للصادرات العربية من السلع والخدمات – السياحة خاصة- في الأسواق الأوروبية وغيرها الأمر الذي سيكون له تأثير إيجابي على موازين المدفوعات العربية.

وينادي العديد من الاقتصاديين بربط عملاتهم المحلية باليورو أو بسلة عملات يحتل اليورو فيها حجما كبيرا مثلما فعل المغرب، نظرا للاستقرار المتوقع لليورو مقارنة بالتقلبات الكبيرة التي طالما عرفها الدولار وأثرت على اقتصاديات هذه البلدان، غير أن مسالة تغيير الارتباط إلى اليورو يجب مراعاة فيها مسبقا عدة اعتبارات أساسية منها حجم المبادلات باليورو، تقلبات اليورو حيث ستعرض العملات والاقتصاديات إلى

ذات المخاطر التي سوف يتعرض لها اليورو مستقبلا في أسواق المال والصرف العالمية، قوة اقتصاديات دول اليورو... الخ. ومنه فإنه من الأفضل أن تقوم الدول العربية بإجراء دراسات معمقة بحثا عن ربط عملاتها بسلة من العملات تتضمن العملات الأساسية بتشكيلة معينة، مع إتباع سياسات صرف أكثر مرونة.

8- اليورو والاحتياطات الدولية العربية:

وصلت الاحتياطات الخارجية الرسمية للدول العربية حتى نهاية 2003 إلى 168.5 مليار دولار بنسبة نمو بلغت 23.2%، وهو ما يزيد عن ضعف حجمها سنة 1998، وفي سنة 2003 كانت الجزائر صاحبة أكبر احتياطي خارجي رسمي في الدول العربية بقيمة 32.9 مليار دولار، وبنسبة تغطية قدرت بـ 27.9 شهرا للواردات بعد ليبيا مباشرة التي نسبة التغطية بها بلغت 40.2 شهرا.

ويثير هذا التطور في حجم الاحتياطات عدة قضايا منها قضية المحافظة على قيمتها الحقيقية وحمايتها من آثار التقلبات التي تقع في عملات تشكيلها، وقد أعطى اليورو للدول العربية حرية في مجال الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية وذلك بالاختيار بين عملتين أجنبيتين أساسيتين مما يمنح استقرارا لقيمة هذا الاحتياطي ومع العلاقة التجارية النشيطة مع أوروبا للدول العربية واحتمالات توسعها تحتم على الدول العربية السعي لتكوين احتياطات مهمة من هذه العملة درءا للمخاطر المرتبطة بسعر صرف الدولار، وتشهد العملة الأوروبية الموحدة إقبالا متزايدا من قبل البنوك المركزية الدولية لزيادة حصة سلة عملاتها منها على حساب الدولار، وخلال العامين الماضيين أصبح اليورو أكثر شعبية في نسبة 66% من البنوك المركزية لدول العالم بدلا من الدولار الذي يشهد تراجعا مستمرا في التعاملات البنكية، وحسب جريدة الوطن الالكترونية فقد احتل اليورو حتى بداية 2005 نسبة 19% [26] من احتياطي النقد الأجنبي للبنوك المركزية العالمية. وحسب جريدة الحياة فقد تحولت فعلا أكثر من 50% من المصارف المركزية بالفعل من الدولار إلى اليورو ذلك في ضوء زيادة طلب الولايات المتحدة على البضائع الاستهلاكية من أوروبا ومن آسيا لأن الولايات المتحدة تحولت إلى أكبر مستهلك في العالم بعد أن كانت أكبر منتج صناعي ونتيجة لذلك الولايات المتحدة في حاجة إلى المال لتمول وتنفق على وارداتها من أوروبا ومن آسيا، ومن الدول العربية التي اتجهت هذا الاتجاه ليبيا [27] التي استبدلت مبالغ ضخمة من احتياطاتها من الدولار إلى اليورو والإسترليني والفرنك السويسري.

9- بعض آثار اليورو على المديونية الخارجية العربية :

تعاني العديد من الدول العربية من ثقل المديونية الخارجية وقد قدر الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة- الدول العربية المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي وهي الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سوريا، الصومال، عمان، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن- سنة 2000 بـ 143.8

مليار دولار ووصل إلى 147.1 مليار دولار نهاية 2003، بنسبة 47.2 % من الناتج المحلي الإجمالي، ونحتل مصر المرتبة الأولى بمديونية 29.7 مليون دولار ثم السودان 25.7 مليون دولار ثم الجزائر بـ 23.35 مليون دولار مع نهاية 2003. وقد تراجعت أسعار الفائدة الأوروبية في جميع دول منطقة اليورو بموجب معايير التقارب-متوسط سعر الفائدة الاسمي السنوي على السندات المعيارية الحكومية لمدة 10 سنوات لا يزيد بأكثر من نقطتين مئويتين عن المتوسط في البلدان الأعضاء الثلاث الأفضل أداء فيما يتعلق باستقرار الأسعار- وبلغ سعر الفائدة 4.8، 3.3، 2.8، ثم 2% في السنوات 2000، 2003، 2002، 2001 على التوالي. وبالطبع فكما انخفضت أسعار الفائدة على الإقراض انخفضت خدمة الديون الخارجية للدول العربية المقترضة الأمر الذي يؤدي إلى تخفيف عبء المديونية على هذه الدول .

لكن حجم هذا التخفيف يتوقف على أهمية القروض الخارجية المقومة باليورو (أو بإحدى العملات الوطنية الأوروبية) في هيكل مديونية الدولة المقترضة. لذلك تستفيد الجزائر والمغرب ومصر من اليورو بسبب الأهمية النسبية لقروضها الأوروبية، في حين لا تحقق الدول العربية الأخرى مثل هذه الاستفادة لأن القسط الأكبر من ديونها مقوم بالدولار.

أما بالنسبة لتقلبات سعر صرف اليورو وآثاره على حجم المديونية، فارتقاعه مقابل الدولار الأمريكي أدى إلى ارتفاع الدين الخارجي للدول العربية نظراً لإعادة تقييم الديون المسجلة بغير الدولار الأمريكي، وهو ما حصل في سنة 2003، في الدول العربية، وبالنسبة لتونس مثلاً يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى أن أغلبية الزيادة في عبء المديونية ترجع لإعادة تقييم الديون غير المسجلة بالدولار الأمريكي نتيجة انخفاض الدولار في هذه السنة أمام جميع العملات الدولية الرئيسية الأخرى.

الخاتمة

إن العملة الأوروبية الموحدة لها العديد من الآثار السلبية كما الإيجابية على جميع دول العالم بدءاً من الدول الأوروبية نفسها، ولليورو آثار على مختلف النواحي الاقتصادية للبلدان العربية التي تجد نفسها أمام واقع لا بد من البحث في الاستفادة من آثاره الإيجابية والعمل على التقليل من آثاره السلبية سعياً نحو تحقيق الأفضل للأمة في انتظار اليقين بضرورة اتخاذ عملة موحدة عربية والعمل على تحقيق متطلباتها.

والمراجع والهوامش

1- العملة دولية إن استخدمت بشكل واسع في المبادلات المالية العالمية بمقتضى ثلاث وظائف: تتجلى الوظيفة الأولى باعتماد الدول عليها في تكوين احتياطياتها الرسمية. شكل الدولار سنة 2002 64.8% من احتياطيات البنوك المركزية في العالم مقابل 14.6% باليورو و 0.7% بالفرنك السويسري و 4.5% بالين و 4.4% بالجنيه الإسترليني. وعلى مر السنوات 1999، 2000، 2001، كانت نسب الدولار في الاحتياطيات الرسمية العالمية على التوالي كالتالي 67.9 % ، 67.6 % ، 67.7 % ،

أما باليورو ولنفس السنوات على التوالي فكانت كالتالي: 12.6%، 13%، 13.2% وهذا يشير إلى التوجه نحو زيادة استخدام اليورو في الاحتياطات العالمية، عن rapport annuel du FMI 2003.

الوظيفة الثانية هي تسوية المبادلات التجارية الخارجية، حيث إن 47,6% من المبادلات العالمية تتم بالدولار يليه المارك بنسبة 15,3% ثم الفرنك الفرنسي بنسبة 6,3% و عملات تسع دول أوروبية أخرى داخل منطقة اليورو بنسبة 5,0%، إذن يبلغ مجموع نسب تسوية المبادلات التجارية بالعملات الأوروبية 26,6% مقابل 47,6% بالدولار وعلى المستوى التجاري، فإن العملة الأوروبية الموحدة يمكن أن تكون مستخدمة كوحدة حساب أساسية في المبادلات بين دول الاتحاد الأوروبي وباقي دول العالم. فدول الاتحاد الأوروبي تعتبر دولاً منفتحة على الخارج فصادراتها و وارداتها تمثل في المتوسط 24% من الناتج الداخلي الخام مقابل 11.5% للولايات المتحدة الأميركية و 9% بالنسبة لليابان. وعلى هذا الأساس فإن اليورو مؤهل لأن يكون إحدى العملات الأساسية في التجارة بين دول العالم.

الوظيفة الثالثة للعملة الدولية فتتمثل بمدى استخدامها كوسيلة حسابية و تحرر 50% من القروض الخارجية للدول النامية بالدولار مقابل 18,1% بالين و 16,1% بجميع العملات الأوروبية بما فيها المارك، وهذه الأرقام لنهاية 2004.

انظر صباح النعوش: آثار تطبيق اليورو في الاقتصاد العالمي في <http://www.aljazeera.net> ، وحسب البنك المركزي الأوروبي خلال الثلاثي الأول لسنة 2002 فإن حصة العملة الأوروبية في سوق صكوك الديون بما فيها الديون المحلية، الدولية، الحكومية والخاصة بلغت 24% بعد الدولار بنسبة 46% وقبل الين بنسبة 19%. بالمقابل 51% من سندات الديون المصدرة في 2003 تمت باليورو مقابل 37% بالدولار انظر:

Francoix Dutaux-lambard : l'euro aujourd'hui, notes de la fondation Robert Schuman – l'Europe en actions, № 20, janvier 2004 sur www.robert-schuman.org p 18-19.

- 2 - التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 1997 ، سنة 2003 .
- 3 - حسب المفوضية الأوروبية فسوف يوفر اليورو للمبادلات البنينية بسبب إلغاء العملات 27 مليار يورو سنوياً.
- 4 - انتهت دراسة أجراها أندرو روز من جامعة كاليفورنيا سنة 2003 إلى أن اتحاد العملة يمكن أن يزيد التجارة بين الأعضاء بنسب تتراوح بين 10 و 100% ، و يكاد يكون ذلك كله من خلال خلق التجارة لا من تحويل وجهتها، مع أن هذه المكاسب بالنسبة للتجارة من اتحاد العملة تتحقق خلال فترة زمنية بين 20 و 30 سنة.

5- مغاوري شلبي، العرب واليورو: منافع اقتصادية و آثار متوقعة في

<http://www.islamonline.net/Arabic/economics/>

6- خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1995 شكل الوقود المعدني ما نسبته تقريبا 72%

من الصادرات العربية، حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1997، الصادر عن صندوق النقد العربي، وبلغت صادرات النفط العربية من إجمالي الصادرات السلعية والخدمية نسبة 56.4 % سنة 1999 و 64.3 % سنة 2000 .

7- 31.5% من حجم الإنتاج العالمي من النفط الخام هو إنتاج للدول العربية، سنة 2000، وبلغت النسبة 29.7 % حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004، الصادر عن صندوق النقد العربي.

8- حسب محسن الخضيرى ، اليورو ، الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية_الوحيدة، الدليل المتكامل لإيجاد عملة عربية وحيدة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2002. ص 201 ، إن اليورو قد ساعد البنوك الأوروبية على إجراء أكبر عملية تحديث وعصرنة واسعة النطاق بتقديم خدمات مصرفية مبتكرة، وقد بلغت الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك في ألمانيا على سبيل المثال نحو ألف خدمة مصرفية متطورة ، وهو ما ارتبط بإصدار اليورو وسواء كان ذلك زمناً أو مجالاً أو نشاطاً.

9- للتفصيل أنظر: شبكة نائل العربية، اليورو الواقع والتحديات،

<http://neyl.free.fr/research/euro/euro2.htm>

10- عبد الكريم حمودي، أمريكا قاطرة تقود العالم نحو الركود! قدس برس 2001/10/03.

11- للتفصيل أنظر: شبكة نائل العربية، اليورو الواقع والتحديات،

<http://neyl.free.fr/research/euro/euro2.htm>

12- مجلة التمويل والتنمية، عدد جويلية 2003، ص 12.

13- المركز الخليجي لتجارة العملات على الموقع www.forex.com.sa

14- مجلة التمويل والتنمية، عدد جويلية 2003 ، ص 17، عن بحوث منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام 2003 .

15- مجلة التمويل والتنمية، عدد جويلية 2003 ، ص 36 .

16- محسن الخضيرى ، مرجع سابق ، ص ص 33-34 .

17- مجلة التمويل والتنمية، عدد جويلية 2003 ، ص 37 : مواطنون جدد، حدود قديمة، لم تفرش أوروبا بساط الترحيب لأعضائها الجدد ، تيتو بويرى، عن

Borjas, George, 2001, "Does immigration grease the wheels of the labor market?" Brookings papers on economic activity:1 pp.69-119(Washington).

18- مغاوري شلبي، مرجع سابق .

19- نفس المرجع السابق .

20- عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2000 وسنة 2003 .

21- إبراهيم أحمد، ارتفاع أسعار البترول من الرابع.. ومن الخاسر؟ مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية - مؤسسة الأهرام - شارع لجلاء - القاهرة - مصر

2004. على الموقع <http://www.ahram.org.eg/>

22- نفس المرجع السابق.

- 23- مغاوري شلبي، مرجع سابق .
- 24- ابراهيم أحمد، مرجع سابق .
- 25- نظم الصرف في الدول العربية عام 2003، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004.
- 26- جريدة الوطن الالكترونية على الموقع www.alwatan.com
- 27- إذاعة الصين الدولية، آفاق الاقتصادات المغاربية سنة 2005، على موقع الانترنت <http://ar1.chinabroadcast.cn>